



الصوفية

بين فكر ابن تيمية والطرح السلفي الحديث

يتبنى دعاة المدرسة السلفية في العصر الحديث فكر ابن تيمية ويحتكرون مذهبه العقدي والفقهية؛ ولا بأس في ذلك، فشيخ الإسلام ابن تيمية من الشخصيات العلمية المنصفة التي تلقى القبول في المجتمع المسلم على اختلاف طوائفه واتجاهاته، وهى شخصية جديرة بالاتباع والافتداء؛ ولكن بعض دعاة السلفية في العصر الحديث يأبون إلا إعادة تشكيل فكر ابن تيمية تشكيلاً سياسياً يخدم توجهاتهم السياسية الطائفية على حساب الرؤية الإسلامية الصحيحة؛ فهم -على تبنيهم رؤية ابن تيمية واحتكارهم لأفكاره- ليسوا منصفين في طرح فكره ولا صادقين في نقل علومه إلى المجتمعات الإسلامية بطوائفها واتجاهاتها المتعددة. ومن القضايا التي تظهر من خلالها تلك المفارقة بين الفكر الصحيح لابن تيمية والمطروح من فكره في ثقافات المدرسة السلفية في العصر الحديث، قضية التصوف والصوفية التي لم تأخذ -لدى بعض دعاة السلفية في العصر الحديث- شكلاً علمياً



يظهر من خلاله تفعيل آليات المنهج البحثي العلمي الصحيح، الذي أرساه الدين الإسلامي الحنيف في صورته النقية الواضحة، وعرفه ابن تيمية وفعله في تأليفه، ولكن ذلك الرّفْض تشكّل بشكل سياسيّ لم يشغله -في المقام الأول- طرْحُ الرؤية الإسلامية الصحيحة؛ وإنما شُغل ذلك البعض بنشر مذهب سلفي عنى بطرح المفهوم السلفي الطائفي من خلال رؤية خاصة جامدة، ترفض الفكر الآخر -على صحته- وتحتكر الطرح الإسلامي في العصر الحديث برؤية قاصرة محدودة.

ولقد عُرفت علاقة ابن تيمية بالصوفية -منذ القدم- بالعلاقة العدائية، فيوضع ابن تيمية -ظلمًا- على رأس قائمة المعادين لها المحاربين لأفكارها؛ ليس لشيء علمي حقيقي ثابت عن ابن تيمية في هذا الصدد، وإنما أثار تلك الحملة -عن قصد أو غير قصد- بعض أتباع المدرسة السلفية المتبنين لفكر ابن تيمية؛ وكلا وجهي القصد أو غيره كريةٌ مذموم. وقد رأيت -بعد كثير من القراءة والبحث والتفاعلات البحثية العملية- أن كثيرًا من المتبنين لعلوم ابن تيمية في عصرنا الحديث لا يعينهم -في عرض قضية التصوف- نشر فكر ابن تيمية بشكل صحيح بقدر ما يعينهم -في المقام الأول- محاربة الفكر الصوفي في كل صوره وأشكاله، وتعميم الأحكام على أتباعه وإلصاق التهم بهم، واعتبار عداوتهم قرينة يقتربون بها إلى الله تعالى؛ بوصف الصوفية -من وجهة نظر بعض السلفيين الجدد- أهل الحاد وزيف وبدع. والعجيب أن المتبنين للحركة السلفية في بعض الأقطار الإسلامية يقومون بذلك باسم ابن تيمية، مع أن الرجل برىء من ذلك، لأنه كان عالمًا منصفًا في تناوله للقضايا، ولم تكن علاقته بالصوفية علاقة متجنبة متحاملة -كما

يفهم كثيرٌ من المتبنين للفكر السلفي والمتبنين لأفكار ابن تيمية- وإنما كانت علاقة منصفة حيادية. ويأبى بعض السلفيين الجدد عادة إظهار الجانب الحيادي في تلك العلاقة، ويصرون على إظهار الجوانب العدائية المستفزة للصوفية والمعادية للمتبنين لها؛ معتمدين في ذلك -جورًا- على آراء ابن تيمية وأفكاره التي أعادوا صياغتها صياغة خاصة لخدمة أغراضهم ومقاصدهم في العداء المبني المفتعل.

إن كثيرًا من أتباع المدرسة السلفية الحديثة اليوم متى سألتهم عن قراءتهم شيئًا من آثار ما كتبه أئمة التصوف الذين لهم قدم صدق في الأمة، والمشهود لهم بالفضل؛ والذين لا قوا استحسان ابن تيمية ومدحه؛ كالجنيد وسهل التستري وعبد القادر الجيلاني وأبي يزيد البسطامي... وغيرهم؛ فإنهم يقابلون سؤالك بامتناع شديد، ويعدون ذلك رجسًا من عمل الشيطان يجب أن ينأوا بأنفسهم عن التورط في الإطّلاع عليه. وغاب عنهم أن الشيخ الكبير ابن تيمية -الذي يتبنون أفكاره- كان يطلع على كتب أولئك الأئمة الأعلام من المتصوفة، وكان يعجب بكتاباتهم ويثنى عليها، ويدافع عنها ضد من يسئ فهم ما جاء فيها.⁽¹⁾

وبالرجوع إلى حقيقة ما كتبه ابن تيمية في هذا الصدد وجدت أنه برىء مما يلصقه به بعض المتبنين للمدرسة السلفية في العصر الحديث؛ وكذلك المتبنين -على زعمهم- إلى مذهبه الفكري. وذلك خطأ فادح على الرجل وافتئات على علمه؛ إذ لم يكن ابن تيمية أبدًا معاديًا للصوفية على إطلاقها؛ ولم يصدر عنه موقف عاطفي ضدهم من حيث المبدأ أو لكونهم صوفية، وإنما عارض في بعضهم الخروج عن

الحال- لا يسيئون بالباطل إلى الصوفية فحسب وإنما يسيئون كذلك إلى ابن تيمية وعلمه الحقيقي؛ وذلك من خلال عدم تمكين المسلمين من الاطلاع على الغرض الأمين لفكره، ويسيئون كذلك للإسلام في صورته النقية؛ بتقليص دوره في الريادة الفكرية العالمية وطمس معالم المنهجية فيه.

ولو أن الناقلين لفكر ابن تيمية اكتفوا بنقل آرائه بنصوصها الكاملة؛ دون تدخلهم بالاجتزاء منها أو الإضافة عليها؛ لكان خيرًا للطرح الإسلامي الحديث، إلا أن كثيرًا منهم قد نقل ميراث ابن تيمية مشوهًا، فحدث بذلك -عن قصد أو غفلة - خطأً علمي كبير قد أضر بابن تيمية ضررًا بالغًا، وأضاف إلى شخصيته -بين الزاهدين في علومه ومؤلفاته من غير السلفية- رصيدًا جديدًا من الامتعاض والكراهية، ليس لقلّة علم الشيخ -رحمه الله- أو لعدم إنصافه في طرح القضايا؛ وإنما لسوء عرض العارضين لآرائه وأفكاره في العصر الحديث؛ ممن يزعمون محبته أو يتبنون نشر مذهبه وعلومه؛ وهم -في الغالب الأعم- أقل الناس قراءة لعلومه قراءة حقيقية؛ وإن قرأوا شيئًا منها صدرت قراءتهم عجلى غير وافية؛ لم يعطوها حقها من الرؤية الآنية والاستقراء العلمي السليم؛ فيدخلون إلى علوم ابن تيمية بأحكام مسبقة وهوى مبيت؛ ويحتزؤون منها ما يتوافق وأحكامهم المسبقة، ثم تصدر أحكامهم بعد ذلك أحكامًا مشوهة للقضايا الإسلامية التي أثاروها ومشوهة لصورة ابن تيمية العلمية الحقيقية؛ مما يترتب عليه فتح أبواب التدليس على الإسلام واتساع فجوة الشقاق والخلاف بين طوائف المسلمين. أما مسئولية التقصير فإنها تتوزع -حينئذ- على ثلاثة أصناف: الباحثين والمراجعين والقراء؛ فأما الباحثون والمراجعون

مقتضيات الشرع، وحارب فيهم التمرد على هدي السنة المطهرة، ولم تكن آراؤه فيهم عامة مطلقة لكل من انتسب إليهم أو ردد أفكارهم، ولم تصدر أحكامه عليهم عن جهل بعلومهم، بل صدرت عن قراءة واعية لكتبهم وما أثر عنهم من آراء وأقوال؛ ولم يمنعه عدم الانتماء إليهم -أو الاختلاف مع بعضهم- من الاطلاع على علومهم وإنصاف أهل الحق منهم، ومدحهم والثناء عليهم، والاعتراف بفضلهم والدعاء لهم؛ كما سيرد في هذا البحث من ثنائه على علماء الصوفية العاملين؛ الذين لم يخرجوا عن إطار الكتاب والسنة، وسأهم أئمة الهدى وساندهم ودافع عنهم ضد خصومهم وأوّل كلامهم المنقول عنهم على الوجه الصحيح الملائم للشرع الحنيف.

غير أن قومًا من المنتسبين للسلفية في العصر الحديث لم يرق لهم ذلك التصرف من ابن تيمية، ولم يستطيعوا -في الوقت نفسه- الاعتراض على ابن تيمية اعتراضًا صريحًا، فنصبوا أنفسهم أوصياء على فكره وعلمه، وأعادوا تشكيل ابن تيمية بصياغة جديدة وذهبوا يعرضون فكره على المسلمين برؤية سياسية حديثة، من وجهة نظرهم هم وليس من خلال الفكر الصحيح للرجل الذي يعبر عن شخصيته الحقيقية، وإنما عرضوه من خلال الفكر السياسي الطائفي الخاص الذي ينتمون إليه؛ والذي يدفعهم إلى حجب أفكار ابن تيمية وآرائه التي تمدح التصوف وأئمتهم، وليتّهم اكتفوا بمسألة حجب الأفكار الحيدانية فحسب؛ ولكنهم تعمدوا عرض آراء ابن تيمية -في قضية التصوف- عرضًا مشوهًا ممسوخًا ليمثل لهم هذا العرض المشوه دستورًا في مواصلة عداء الصوفية وانتقاداتها؛ يتداولون مبادئه ويورثونها للأجيال المتعاقبة التي تتبنى أفكارهم. وهم -في هذه

وجهة نظره- لفكر ابن تيمية وعباراته. وأما الزاوية الثالثة: فهي استقراء لآراء ابن تيمية في مؤلفاته الأخرى عن أبي يزيد وعبارته.

من أسباب فرقة المسلمين:

- ابن تيمية المفتري عليه من أتباعه

- تعقيب على صاحب التقارير

الرسالة التدمرية وتقريراتها:

لشيخ الإسلام ابن تيمية⁽²⁾ رسالة عنوانها: «الرسالة التدمرية»⁽³⁾، قام عدد من المعاصرين بعمل شروح لها وتقريرات. ومن جملة تلك التقارير ما قام به الدكتور عبد العزيز بن محمد بن علي آل عبد اللطيف، من بحث أطلق عليه: «تقريرات ابن تيمية في بيان ما يشكل من الرسالة التدمرية». وقد كنت أتوقع أن تكون تلك التقارير وجهًا من أوجه الشرح والبيان للمسائل المشككة الواردة في رسالة ابن تيمية؛ وذلك من خلال ما قام به الباحث (مولف التقارير) من تجميعه لآراء ابن تيمية المتناثرة في كتبه، التي لها علاقة بالقضايا التي أثرت في الرسالة التدمرية؛ لغرض الوصول من وراء ذلك إلى تصور متكامل لآراء ابن تيمية في القضايا التي أثارها في رسالته التدمرية؛ فالتقريرات -إذن- لكلام ابن تيمية بكلام ابن تيمية نفسه؛ فهو أقدر -حينئذ- على تحديد أبعاد كلامه والوقوف على مراميه. وقد قام الباحث بالتوليف بين تلك النقول المتشابهة بحذف ما يمكن حذفه من العبارات وإضافة ما يمكن إضافته؛ ليكون ذلك كله عونًا لشرح وإيضاح ما ورد في الرسالة من مشكل أو غامض.

ولا بأس من جهد الباحث في الحذف أو الإضافة

فلقد انهم الأمانة العلمية في البحث والمراجعة، وأما القارئون فلكونهم لا يكلفون أنفسهم عناء القراءة الدقيقة والتحصيل الواعي؛ فضلًا عن عناء الفهم الواضح والاستنباط الصحيح؛ ولكونهم يقرأون بعواطفهم وميولهم القلبية وليس بعقولهم الحيادية.

وأنا أقدم للمسلمين -من خلال هذا البحث- طرحًا لصورتين: إحداهما: صورة الخطاب الفكري العلمي الناصع الراقي بين ابن تيمية وبعض أئمة التصوف. والصورة الأخرى: صورة لبعض مظاهر التزييف والتحريف والتشويه لفكر ابن تيمية؛ التي تورط فيها بعض أتباع المدرسة السلفية في العصر الحديث؛ محاولًا من وراء ذلك إنصاف ابن تيمية في موقفه من التصوف، بعرض النسخة الحقيقية لفكره، عوضًا عن الشائعه المشهور عنه، والوقوف على بعض أسباب الخلاف بين الطوائف الإسلامية بغية التقريب بين تلك الطوائف، التي تقوم الخلافات بينها -غالبًا- على ظواهر مختلفة، يثيرها دعاة غير متخصصين.

والبحث يتناول المنهجية العلمية لدى ابن تيمية من خلال رسالته التدمرية، ويتناول كذلك مظاهر تلك المنهجية لدى بعض من قام بعمل تقارير للرسالة التدمرية في العصر الحديث، وهو الدكتور عبدالعزيز بن محمد بن علي آل عبد اللطيف، في بحثه الذي سماه: «تقريرات ابن تيمية في بيان ما يشكل من الرسالة التدمرية».

وقد تناولت هذه القضية من ثلاث زوايا: الأولى: من خلال فكر ابن تيمية في صورته الأصلية في هذا الموضوع قبل أن يتطرق إليه تحريف، وعباراته الصحيحة قبل أن يصيبها التغيير والتبديل. والزاوية الثانية: من خلال استعراض لما طرحه الباحث -من

كتاب «جامع الرسائل»⁽⁶⁾ فقرات طويلة من كتاب «فتوح الغيب» للشيخ الجيلاني؛ عَقَّبَ فيها ابن تيمية برأيه بعد كل فقرة منها؛ ومن تلك الفقرات فقرة تتعلق بعلامة فناء إرادة العبد؛ ساق فيها ابن تيمية كلام الجيلاني كما يلي:

نص كلام عبد القادر الجيلاني في موضوع الإرادة كما حكاها ابن تيمية:

«قال الشيخ:⁽⁷⁾ وعلامة فناء إرادتك بفعل الله أنك لا تريد مرادًا قط فلا، يكون لك غرض ولا تقف لك حاجة، ولا مرام؛ لأنك لا تريد مع إرادة الله سواها بل يجري فعله فيك فتكون أنت إرادة الله تعالى وفعله، ساكن الجوارح، مطمئن الجنان، مشروح الصدر، منور الوجه، عامر الباطن، غنيًا عن الأشياء بخالقها تقلِّبُ يدُ القدرة، ويدعوك لسانُ الأزل، ويعلمك ربُّ الملل ويكسوك نورًا منه والحلل، وينزلك منازل من سلف من أولي العلم الأول فتكون منكسرًا أبدًا، فلا تثبت فيك شهوة ولا إرادة».⁽⁸⁾

وأما كلام ابن تيمية، الذي عقب به على كلام الجيلاني، فهو كما يلي:

نص تعقيب ابن تيمية على كلام عبد القادر الجيلاني:

«قلت: هذا المقام هو آخر ما يشير إليه الشيخ عبد القادر. وحقيقته أنه لا يريد كون شيء،⁽⁹⁾ إلا أن يكون مأمورًا بإرادته، فقوله: «علامة فناء إرادتك بفعل الله أنك لا تريد مرادًا قط». أي لا تريد مرادًا لم تؤمر بإرادته، فأما ما أمرك الله ورسوله بإرادتك إياه فإرادته إما واجب وإما مستحب، وترك إرادة هذا

-من حيث التصور- متى كان ذلك في إطار مفهوم كلام ابن تيمية، ولم يكن تلفيقًا عليه بإضافة ما لم يقله أو حذف فقرة أساسية من كلامه لا تفهم آراؤه بدونها؛ ومتى كان الباحث نزيهاً في عرضه من تهم لي الحقائق.

وليت ما قام به الباحث صدر عنه بصورة مقبولة وفق القواعد العلمية الصحيحة؛ ولكنني فوجئت -بعد الاطلاع على تلك التقارير- أن الضابط في صنعها هو الذوق الشخصي للباحث، وليست المقاييس العلمية الصحيحة.

عرض القضية من ثلاث زوايا

وسوف نعرض هذه القضية من ثلاث زوايا: الأولى: فكر ابن تيمية في صورته الأصلية في هذا الموضوع قبل أن يتطرق إليه تحريف، وعباراته الصحيحة قبل أن يعتملها التغير. أما الزاوية الثانية: فهي استعراض لما طرحه الباحث -من وجهة نظره- لفكر ابن تيمية وعباراته. وأما الزاوية الثالثة: فهي استقراء لآراء ابن تيمية في مؤلفاته الأخرى عن أبي يزيد وعبارته.

الزاوية الأولى لعرض القضية

تعليقات ابن تيمية على أقوال أبي يزيد البسطامي:

يعد الشيخ عبد القادر الجيلاني -رحمه الله- أحد أعمدة التصوف في القرنين الخامس والسادس الهجريين،⁽⁴⁾ وما تلاهما من العصور الإسلامية حتى عصرنا هذا، ويعد كتابه «فتوح الغيب»⁽⁵⁾ عمدة في الفكر الصوفي، تناول فيه الجيلاني علم السلوك ومراتب الأحوال والمجاهدات في ثمان وسبعين مقالة. وقد أورد الشيخ ابن تيمية، -رحمه الله- في

لقد أنصف ابن تيمية كلاً من الجيلاني وأبي يزيد مرتين؛ الأولى: بتوجيه كلامهما في الإرادة على النحو الصحيح المعتدل، والثانية: بمدحهما وتصنيفهما من الشيوخ المستقيمين. وعاب ابن تيمية على أولئك السالكين ظنهم أن الطريقة المثلث للفهم والعبادة أن يكون العبد مسلوب الإرادة كلياً، وعاب عليهم حملهم كلام أبي يزيد وكلام الجيلاني على نفي إرادة العبد مطلقاً لكي يكون العبد -من وجهة نظرهم- مسلوب الإرادة مطلقاً. وجعل ابن تيمية ذلك الفهم منهم لعبارات الجيلاني وأبي يزيد غلطاً وتحميراً لكلامهما فوق ما يحتمله.

أما تفصيل تعقيب ابن تيمية على كلام الجيلاني فقد اشتمل على خمسة عناصر؛ هي: بيان ابن تيمية لما يقصده الجيلاني من مفهوم فناء إرادة العبد؛ وأنواع الإرادة التي أمر الله تعالى بها العبد وما يترتب على ترك ما أمر الله تعالى به من الإرادات، وموضع اللبس على كثير من السالكين في هذا الموضوع وعرض لآرائهم، وحكم ابن تيمية على أولئك السالكين، ورأيه في موضوع الإرادة. وتفصيل تلك العناصر الخمسة كما يلي:

أما مفهوم الإرادة -كما بسطها الجيلاني- فإن الله تعالى قد منح العبد إرادة ذاتية على الامتثال لما كلفه ربّه به أو الامتناع عن أدائه، فالعبد الصادق تفنى إرادته في إرادة ربه، فيؤثر ما أَرَادَ ربه على متطلباته هوام ومزاجه الشخصي. وذلك من خلال ترويضه تلك الإرادة لتوافق مراد ربه في دينه وشرعه؛ فتراه مريداً لما أَرَادَ الله منه؛ وغير مريد لما نهاه عنه.

وأما أنواع الإرادة وما يترتب على ترك العمل بها من أحكام فقد قسمها ابن تيمية وفق الأحكام

إما معصية وإما نقص. وهذا الموضع يلتبس على كثير من السالكين، فيظنون أن الطريقة الكاملة ألا يكون للعبد إرادة أصلاً، وأن قول أبي يزيد: ⁽¹⁰⁾ «أريد ألا أريد» -لما قيل له: ماذا تريد؟- نقص وتناقض؛ لأنه قد أراد، ⁽¹¹⁾ ويحملون كلام المشايخ -الذين يمدحون بترك الإرادة- على ترك الإرادة مطلقاً.

وهذا غلط منهم على الشيوخ المستقيمين، ⁽¹²⁾ وإن كان من الشيوخ من يأمر بترك الإرادة مطلقاً فإن هذا غلط ممن قاله، فإن ذلك ليس بمقدور ولا مأمور.

فإن الحي لا بد له من إرادة، فلا يكون حيّاً من الناس إلا أن تكون له إرادة. وأما الأمر فإن الإرادة التي يحبها الله ورسوله، ويأمر بها -أمر إيجاب أو أمر استحباب- لا يدعها إلا كافر أو فاسق أو عاص إن كانت واجبة، وإن كانت مستحبة كان تاركها تاركاً لما هو خير له. ⁽¹³⁾

لقد نقل ابن تيمية عن الشيخ عبد القادر الجيلاني عبارته؛ مقدماً بين يديها بقوله: «قال الشيخ» وفي ذلك من أدب الخطاب ما لا يخفي؛ فقد كان ابن تيمية -رحمه الله- يعرف للناس أقدارهم وينزلهم منازلهم ولا يتنقص منهم لخلاف بينه وبينهم؛ ويؤكد ذلك أيضاً ما ورد في بعض نسخ الكتاب -الذي أورد فيه ابن تيمية عبارته تلك- أنه قد شفعها بدعاء للشيخ عبد القادر، جاء فيه: «قال الشيخ رضي الله عنه». ⁽¹⁴⁾

وتشير تعقيبات ابن تيمية إلى أننا أمام شخصية علمية حيادية منصفة، لا يستصدر أحكامه في قضية من القضايا، إلا بعد استيفاء الاستقراء الصحيح لأطرافها، والاستيعاب الكامل لأجزائها، ومناقشتها مناقشة علمية حقيقة بعيدة عن الهوى والأغراض الشخصية.

منهم⁽¹⁶⁾ على الشيوخ المستقيمين».

وأما رأى ابن تيمية لمفهوم الإرادة فقد أتى موافقاً ومؤيداً لما ذهب إليه عبد القادر الجيلاني في كتابه «فتوح الغيب» ومؤيداً كذلك لما ذهب إليه أبو يزيد البسطامي؛ الذي أيّد ابن تيمية موقفه، وشرح مقصوده الحقيقي من عبارته: «أريد ألا أريد». فرأى الجيلاني والبسطامي ألا يريد العبد الصادق إحداث شيء إلا إذا كان الله تعالى قد أمره بإرادة هذا الشيء، أو بعبرة أخرى: أن تفتى إرادة العبد في إرادة ربه فلا يريد العبد إلا ما أَرادَه سيده منه؛ وإن خالف العبد في ذلك نفسه وهواه. وقد أكد ابن تيمية -في هذه المسألة- ما ذهب إليه الشيخان: الجيلاني وأبو يزيد ولم يخرج عن رأيهما، وإنما دار في فلكهما شارحاً مقصودهما بشيء من التفصيل؛ مبرراً أن سلب إرادة العبد كليةً شيءٌ لم يؤمر به العبد، وهو خارج نطاق وسعه وقدرته؛ لأن الإرادة جعلها الله تعالى ملازمة للأحياء، فلا يوجد حيٌّ إلا وقد جعل الله له إرادة؛ فكيف يريد أولئك المعترضون على أبي يزيد تعطيل ما خلقه الله ملازماً للأحياء؟! وقد أمر الله تعالى المكلفين من خلقه بمراعاة إرادة ما يريد الله منهم؛ وإن أمر الله تعالى لهم بالإرادة قد يكون أمرٌ إيجاب أو أمرٌ استحباب؛ فهو أمرٌ إيجاب للواجبات وأمر استحباب للمندوبات. فلا يترك أمور الواجبات إلا الكافر أو الفاسق أو العاصي؛ فالكافرون يتركونها عناداً ومكابرة واعتراضاً، والفاسقون يخرجون بأفعالهم عن مقتضى ما أَرادَه الله منهم؛ والعصاة تتغلب عليهم رغبات أنفسهم فيميلون إليها تاركين ما أَرادَه الله منهم. وأما إن كانت الإرادة التي كلف الله تعالى بها العبد أمراً مستحباً فإن تركه العبد فإنه لا يعاقب على تركه وإنما يترك ما فيه خير له. ففي كل

الشرعية؛ فهي تدور معها وجوداً وعدمًا؛ فأحكام المطلوبات الشرعية إما واجبة أو مستحبة؛ وكذلك إرادة العبد إما أن تكون واجبة لما أوجبه الله على خلقه وإما أن تكون مستحبة لما ندب الله تعالى العباد إليه من أمور الشرع ولم يشرعه لهم على سبيل الإلزام. وأما ما يترتب على ترك الإرادات السابقة، فإن من ترك إرادة الواجب يقع في المعصية ومن ترك إرادة المستحب يقع في النقص.

وأما موضع اللبس الذي يحدث لدى كثير من السالكين،⁽¹⁵⁾ في فهم هذا الموضع فهمًا صحيحًا، فهو في تصورهم -خطأ- أن الطريقة الكاملة في عبادة الله تعالى هي تجريد العبد من أية إرادة له؛ فيختلفون في ذلك عن أئمة التصوف الكبار؛ مثل عبد القادر الجيلاني وأبي يزيد البسطامي، ويعيبون عليه وعلى أولئك الأئمة الكبار مذهبهم بإثبات الإرادة للعبد، ويعيبون على أبي يزيد قوله المشهورة في هذا الصدد: «أريد أن لا أريد» زاعمين أن في عبارة أبي يزيد نقصاً وتناقضاً؛ فأما النقص فلكونه أثبت لنفسه إرادة، والعبد -في رأيهم- ليست له إرادة بالكلية، وأما التناقض فلأن أبا يزيد قد أثبت لنفسه الإرادة بقوله: «أريد» ثم نفي عن نفسه الإرادة بقوله: «أن لا أريد» وفي ذلك تناقض -في رأيهم- من حيث دلالة اللفظ والمعنى.

وأما حكم ابن تيمية على أولئك السالكين وموقفه من عبارة أبي يزيد؛ فقد عاب على أولئك السالكين مذهبهم بسلب العبد من إرادته كلية، وعاب عليهم انتقادهم للشيخ أبي يزيد البسطامي؛ فحكم على مسلكهم بأنه غلط وحكم على مذهب الجيلاني والبسطامي بالاستقامة؛ فقال: «وهذا غلط

تيمية؛ لأن هذه العبارة -كما أوردناها في صياغتها الحقيقية- إنما يدافع بها ابن تيمية عن أبي يزيد ويشرح مقصوده الحقيقي منها ضد من يعترض عليه أو يفهم كلامه على غير ما وضع له. إذن فما الذي جعل العبارة تبدو على هذا الوجه الجافي الذي يظهر فيه ابن تيمية دائماً لأبي يزيد متعالياً عليه؛ مع أن الحقيقة غير ذلك؟!

إن الذي أدى إلى ذلك الاضطراب أن الباحث الفاضل لم يكلف نفسه عناء قراءة سطرين من كلام ابن تيمية السابق على العبارة المبثورة التي أوردتها الباحث له؛ أما الصياغة الحقيقية لعبارة ابن تيمية بعد استكمال الناقص منها فهو كما يلي: «وهذا الموضع يلتبس على كثير من السالكين، فيظنون أن الطريقة الكاملة ألا يكون للعبد إرادة أصلاً، وأن قول أبي يزيد: «أريد ألا أريد» -لما قيل له: ماذا تريد؟- نقص وتناقض؛ لأنه قد أراد، ويحملون كلام المشايخ -الذين يمدحون بترك الإرادة- على ترك الإرادة مطلقاً. وهذا غلط منهم على الشيوخ المستقيمين وإن كان من الشيوخ من يأمر بترك الإرادة مطلقاً فإن هذا غلط ممن قاله، فإن ذلك ليس بمقدور ولا مأمور.

فإن الحي لا بد له من إرادة، فلا يكون حيّ من الناس إلا أن تكون له إرادة. وأما الأمر فإن الإرادة التي يحبها الله ورسوله، ويأمر بها -أمر إيجاب أو أمر استحباب- لا يدعها إلا كافر أو فاسق أو عاص إن كانت واجبة، وإن كانت مستحبة كان تاركها تاركاً لما هو خير له»⁽²⁰⁾.

وبالمقارنة بين العبارتين (الأصلية والمنقولة) نتبين ثلاث ملاحظات:

الأولى: أن عبارة «نقص وتناقض» ليست حكماً

الأحوال لا يتصور أبداً أن تنزع عن العبد إرادته، كما يزعم أولئك السالكون المخالفون لآراء أئمة الهدى والحق.

الزاوية الثانية لعرض القضية

مظاهر التلغيق على ابن تيمية:

بعد استعراض كلام ابن تيمية في الزاوية الأولى من عرض القضية، نستعرض بعض ما أورده مؤلف كتاب: ⁽¹⁷⁾ «تقارير ابن تيمية في بيان ما يشكل من الرسالة التدمرية» للوقوف على بعض مظاهر مجافاة الطرح العلمي الصحيح.

لقد ساق الباحث في تقريراته (في الجزء الأول، ص: 92) ما يلي:

«33 - أورد المؤلف ⁽¹⁸⁾ مقالة بعض الشيوخ: «أريد أن لا أريد». وعزاها -في موطن آخر- إلى أبي يزيد البسطامي، وبسط المؤلف ⁽¹⁹⁾ التعليق على هذه العبارة، فكان مما قاله: «قول أبي يزيد: «أريد أن لا أريد» لما قيل له: «ماذا تريد؟» نقص وتناقض؛ لأنه قد أراد. فإن الحي لا بد له من إرادة، فلا يكون حيّ إلا أن تكون له إرادة، والإرادة التي يحبها الله ورسوله، ويأمر بها أمر إيجاب، أو أمر استحباب، لا يدعها إلا كافر أو فاسق أو عاص إن كانت واجبة، وإن كانت مستحبة كان تاركها تاركاً لما هو خير له».

إن تعمد الباحث اختيار هذا المقطع من كلام ابن تيمية، من بداية: «قول أبي يزيد...» جعل عبارة «نقص وتناقض» حكماً من ابن تيمية على قوله أبي يزيد «أريد ألا أريد» بالنقص والتناقض؛ وهذا خطأ علمي كبير من أحد الباحثين في الأوساط العلمية وتناول على الشيخين: أبي يزيد البسطامي وابن

النزاعات والأحقاد إلى أجيال المسلمين المتعاقبة على مر الأجيال. لأنه إن كان للصوفية وجهٌ مشرقٌ مدحه ابن تيمية وأثنى عليه فلماذا لا يبرزه سلفية العصر الحديث بإنصاف كما كان يبرزه ابن تيمية في مؤلفاته؟!.

الثالثة: إن الذي أدى إلى ذلك الفهم المعيب هو طريقة الباحث في توليف آراء ابن تيمية توليفاً خاطئاً؛ فلا يملك الباحثون المتخصصون -حينئذ- إلا أن يحملوا هذا التلفيق على إحدى ثلاث: إما لأن الباحث الفاضل لم يقرأ كلام ابن تيمية كاملاً، أو قرأه فلم يفهمه، أو قرأه وفهمه ولم يشأ الإفصاح عن حقيقته، فلفق كلام ابن تيمية بغية توظيفه توظيفاً سياسياً لخدمة آراء محدّدة لدى الباحث.

وللوقوف على المقصد الحقيقي لابن تيمية نورد عبارته كاملة من غير اجتزاء أو تلفيق؛ كما وردت في رسالته التدمرية؛ قال ابن تيمية: «وإذا سمعت بعض الشيوخ يقول: «أريد أن لا أريد»، أو إن العارف لا حظّ له، أو أنه يصير كالميت بين يدي الغاسل ونحو ذلك، فهذا إنما يُمدح منه سقوطُ إرادته التي لم⁽²¹⁾ يؤمر بها، وعدم حظه الذي لم يؤمر بطلبه، وأنه كالميت في طلب ما لم يؤمر بطلبه، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه. ومن أراد بذلك أنه تبطل إرادته بالكلية وأنه لا يحس باللذة والألم والنافع والضار، فهذا مخالف لضرورة الحس والعقل، ومن مدح هذا فهو مخالف لضرورة الدين والعقل»⁽²²⁾.

فعبارة: «بعض الشيوخ» التي وردت في كلام ابن تيمية لا تعود على أبي يزيد البسطامي -كما توهم الباحث- وإنما تعود على كثير من السالكين الذين يتهمون عبارة أبي يزيد بالنقص والتناقض؛ وأن

من ابن تيمية على أبي يزيد -كما توهم الباحث- ولكنها حكاية منه لكلام كثير من السالكين الذين ورد ذكرهم في الجزء المبثور من العبارة ونقل لرأيهم في عبارة أبي يزيد؛ فالنقص والتناقض إذن حكم من أولئك السالكين الذين لم يفهموا كلام أبي يزيد على الوجه الصحيح؛ مما دفع ابن تيمية -في الحقيقة- إلى الدفاع عن أبي يزيد ضدهم.

الثانية: أن الباحث لم يكتف باختيار بداية غير موفقة -عن عمد- من كلام ابن تيمية، ولكنه حذف من صلب الكلام الأصلي لابن تيمية كلاماً يمدح فيه أبا يزيد وشيوخ التصوف، في سياق رده على أولئك السالكين الذين عابوا على أبي يزيد قولته السابقة؛ فقال ابن تيمية في عبارته التي حذفها الباحث: «... ويحملون كلام المشايخ -الذين يُمدحون بترك الإرادة- على ترك الإرادة مطلقاً. وهذا غلط منهم على الشيوخ المستقيمين، وإن كان من الشيوخ من يأمر بترك الإرادة مطلقاً فإن هذا غلط ممن قاله، فإن ذلك ليس بمقدور ولا مأمور».

من الضروري -إذن- أن نسأل هنا: لماذا تعمّد الباحث إغفال كلام لابن تيمية قبل عبارته لا يتضح معنى العبارة إلا به؟! ولماذا تعمّد الباحث حذف كلام لابن تيمية في صلب عبارته يمدح فيه بعض أعلام التصوف ويدافع فيه عنهم ويتنصر فيه لآرائهم؟! إن هذا المسلك من بعض المتحمسين للاتجاه السلفي في العصر الحديث، الباحث لا يصدر عن قوم يعينهم نقل تراث ابن تيمية إلى الأمة الإسلامية نقلاً أميناً صادقاً -شأنهم في ذلك شأن العلماء الصادقين- ولكنه سلوك قوم يبعثون تأجيج نار العداوة والصراع بين الطوائف الإسلامية؛ والمساعدة على توريث

رأى ابن تيمية- أن يكون أبو يزيد واحدًا منهم؛ قال ابن تيمية: «وعلى هذا يُجَرَّج قولُ أبي يزيد: «أريد أن لا أريد» أي أريد أن لا أريد بنفسى ولنفسى، بل لا أريد إلا ما أمرتني أنت بإرادته، وأما عدم الإرادة مطلقاً فمحالٌ طبعاً وطلبه محرّمٌ شرعاً، والمُقرّ بذلك فاسدُ العقل والدين.⁽²³⁾ والمريد لجميع الحوادث المأمور بها والمنهي عنها كافرٌ بدين الله وما جاءت به رسله، وأما المريد لما أمر أن يريده ويعمله والكاره لما نُهي عنه فهذا هو المؤمن الموحد».⁽²⁴⁾

ومن أوضح دلالات الدفاع التى ساقها ابن تيمية في الانتصار لفكر أبي يزيد البسطامي ما ورد عنه في «المجموعة العلية من الكتب والرسائل والفتاوى»، فقد تكلم فيها عن أبي يزيد بخطاب مؤدب وصفه فيه بالشيخ ودعا له مترضياً عليه،⁽²⁵⁾ واستعرض فيها عبارة أبي يزيد والمواضع التى يخطئ فيها بعض المتحذلقين تناوَلهم لتلك العبارة بغير فهم؛ فقد زعموا أن أبا يزيد، بقوله «أريد أن لا أريد» قد أراد، لأنه قد أثبت لنفسه إرادةً بقوله «أريد» فوصف ابن تيمية ذلك المذهب الذى ذهب إليه أولئك المعترضون على عبارة أبي يزيد بالتحذلق؛⁽²⁶⁾ وخطأً اعتراضهم ذلك من وجهين علميين؛ أحدهما: أن من سأل أبا يزيد عما يريده لم يطلب منه عدم الإرادة وإنما سأل عن تحديد المراد. والثانى: أن انتفاء الإرادة عن الإنسان مطلقاً أمرٌ محالٌ وممتنع؛ وذلك ما لا يمكن أن يتورط فيه مثل أبي يزيد؛ وأن أبا يزيد في قوله: «أريد أن لا أريد» لا ينفي عن نفسه الإرادة مطلقاً، ولا ينبغي أن يفهم منه أن لا تكون له إرادة، فإن نفي الإرادة مطلقاً حرام شرعاً وليس أبو يزيد ممن يغيب عنه مقتضيات الشرع ولا أحكامه؛ بل أراد أن تكون إرادة العبد تابعة لإرادة الله تعالى؛ فلا يحب العبد إلا ما أحبه الله

الطريقة الكاملة- من وجهة نظرهم- ألا يكون للعبد إرادة بالكلية. فهم يتأولون كلام أبي يزيد على غير وجهه الصحيح ويريدون أن ينفوا عن الإنسان إرادته أصلاً؛ فابن تيمية يعنى: إذا سمعت بعض الشيوخ يردد قوله أبي يزيد بغير فهم؛ ولو كلف الباحث نفسه وفهم ما جاء عن ابن تيمية في هذا السياق لأدرك ذلك دون حاجة منه إلى التعمية على الآخرين؛ لأن تتبع تعليقات ابن تيمية في مؤلفاته الأخرى على عبارة أبي يزيد يكشف عن حقيقة تأويلها، ويزيح ما بها من لبس أو غموض لم يكلف الباحث نفسه شيئاً في بيانه.

الزاوية الثالثة لعرض القضية: (استقراء آراء ابن تيمية في مؤلفاته عن أبي يزيد البسطامي وعبارته):

ولم يقف انتصار ابن تيمية لأبي يزيد البسطامي عند العبارة الشائنة التى أوردها الباحث له، وإنما تكرر منه ذلك الدفاع عن قولته في مواضع متعددة من مؤلفاته؛ وفي كل مرة يعبر ابن تيمية عن رأيه تجاه أبي يزيد بعبارة واضحة الدلالة؛ ومن ذلك ما جاء عنه في كتاب «الاستقامة» من تحريجه عبارة أبي يزيد: «أريد أن لا أريد» على المعنى اللائق بها وبفكر قائلها؛ فجعل ابن تيمية أبا يزيد في هذه العبارة مثلاً للمؤمن الموحد الذى لا يريد إلا ما يريده منه ربّه؛ فإن أراد ربّه أمراً جاءت إرادة العبد موافقة لإرادة الرب فأتتّمَر به، وإن أراد ربّه نهياً جاءت إرادة العبد موافقة لإرادة الرب؛ فكره ما أَراده الله تعالى من النواهي وانتهى عنه. فالْمُؤْمِنُ المُوَحِّد-الذى يمثله هنا أبو يزيد في رأى ابن تيمية- لا يريد شيئاً لنفسه ولا بنفسه وإنما إرادته بربه؛ لأن نفي الإرادة عن العبد مطلقاً أمر لا يصدر إلا عن فاسدي العقل والدين؛ ولا يمكن أبداً-في

الهوامش:

1 - يراجع في ذلك من كتب ابن تيمية: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (44)، وبيان تلبيس الجهمية (1/ 261)، ومجموع الفتاوى (14/ 355).

2 - هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، ابن تيمية النميري الحراني الدمشقي؛ الملقب بتقي الدين. وتيمية هي والدته جده الأعلى (محمد) كانت واعظة راوية، ونسب ابن تيمية إليها (ولد في حران من أمهات مدن الجزيرة بين دجلة والفرات في سنة 661هـ، ورحل به أبوه إلى بلاد الشام (دمشق) مع أسرته عند هجوم التتار على العراق. وتوفي في سجن القلعة بدمشق (في سنة 728هـ).

3 - هو أحد كتب ابن تيمية؛ عنوانه: «تحقيق الإثبات للأساء والصفات، وحقيقة الجمع بين القدر والشرع» واشتهر بالرسالة التدمرية؛ نسبة إلى «تدمر» وهي بلدة من بلدان الشام من أعمال حمص.

4 - ولد الشيخ عبد القادر في سنة أربعمائة وسبعين (470هـ) وتوفي في سنة خمسائة وواحد وستين (561هـ) عن عمر يناهز الواحد والتسعين عامًا (91)، وينتهي نسبه الشريف إلى الإمام الحسن ابن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه؛ فهو: عبد القادر بن أبي صالح موسى بن عبد الله بن يحيى الزاهد بن محمد بن داود بن موسى بن عبد الله بن موسى الجون بن عبد الله المحض بن الحسن المثنى بن الإمام الحسن بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه. (فتوح الغيب- ص: 111).

5 - كتاب «فتوح الغيب»، أحد كتب الشيخ عبد القادر؛ اعتمدت في طبعاته على طبعة مصرية قديمة (صدرت في سنة 1281هـ- 1864م).

6 - جامع الرسائل، بتحقيق: محمد رشاد سالم، ص: 117- 118.

7 - الشيخ هنا هو: عبد القادر الجيلاني.

8 - المصدر السابق، ص: 117- 118.

9 - كون هنا بمعنى حدوث.

10 - أي من وجهة نظر أولئك السالكين؛ وهو معطوف على ظنهم في جملة كلام ابن تيمية.

11 - أي من وجهة نظرهم كذلك أنه أثبت لنفسه إرادة بقوله: «أريد».

12 - يعنى أبا يزيد وأشباهه.

تعالى وإن عاقفته نفسه وتأبت عليه؛ ولا يكره العبد إلا ما كرهه الله تعالى وإن مالت إليه نفس العبد؛ فكان مما قاله ابن تيمية في هذا الشأن:

«ومما يغلط فيه ما يذكر عن الشيخ أبي يزيد -رضي الله عنه- أنه قال في بعض مناجاته لما قيل له: «ماذا تريد؟ فقال: أريد أن لا أريد، لأنني أنا المراد وأنت المرید. ويتحذلق بعضهم⁽²⁷⁾ على أبي يزيد فيقول: فقد أراد⁽²⁸⁾ بقوله: «أريد». وهذا الاعتراض خطأ لوجهين:⁽²⁹⁾ أحدهما: أنه من قيل له ماذا تريد لم يُطلب منه عدم الإرادة وإنما طُلب منه تعيين المراد. الثاني: أن انتفاء الإرادة ممتنع؛ وهو محرم بل عليه أن يريد ما أرادته منه ولا بداء من ذلك.

وأما قوله: «أريد أن لا أريد لأنني أنا المراد وأنت المرید». فلا ينبغي أن يفهم من قوله: «أن لا أريد» أن لا تكون لي إرادة، فإن هذا باطل محرم، وإنما أراد: أن لا تكون ابتداء الإرادة مني، بل إرادتي تابعة لك لأنك أنت مرادي فأريد أن لا أريد إلا إياك. وهذا حقيقة الحنيفية والإخلاص، فإذا كنت لا أريد إلا إياك لم أحب ولا أفعل إلا ما أمرتني به، فكان حقيقة قوله: أريد أن لا أعبد إلا إياك ولا أريد شيئاً قط إلا وجهك الكريم، وهذا عين ما أوجبه الله على العبد. وهي الإرادة الدينية الشرعية. وأيضاً فقد يقول: أريد ألا تكون لي إرادة إلا ما أمرتني أن أريده وأردته لي إرادة محبة ورضى لجهلي وعجزتي. وأريد أن أكون عبداً محضاً فلا أريد إلا ما تريده أنت، بحيث يكون المرید المختار أمراً دينياً وقضاء كونياً لا يخالف الأمر الديني. فهذا الكلام يكون إخلاصاً وتفويضاً؛ وكلاهما إسلام وجهه لله⁽³⁰⁾.

وبالله تعالى التوفيق، ومنه العون والمدد، وعليه

■ التكلان

مراجع البحث:

- الاستقامة لابن تيمية: بتحقيق محمد رشاد سالم، ط2، 1411هـ 1991م، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد ابن سعود.
- بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية في تأسيس بدعمهم الكلامية لابن تيمية: مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ط1، 1392هـ، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم.
- تقارير ابن تيمية في بيان ما يشكل من الرسالة التدمرية: جمع وتعليق: عبد العزيز بن محمد بن علي آل عبد اللطيف.
- جامع الرسائل لابن تيمية: المجموعة الثانية، بتحقيق محمد رشاد سالم، دار المدني للنشر والتوزيع، جدة، 1405هـ 1984م.
- الرسالة التدمرية لابن تيمية: مجمل اعتقاد السلف، لابن تيمية، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 1408هـ.
- الرسالة التدمرية لابن تيمية (نسخة أخرى): بتحقيق محمد بن عودة السعودي، مكتبة العبيكان، ط6، 1421هـ/ 2000م.
- فتوح الغيب لعبد القادر الجيلاني: طبعة مصرية قديمة، صدرت في سنة 1281هـ 1864م.
- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لابن تيمية: مكتبة المعارف، الرياض، 1402هـ/ 1982م.
- المجموعة العلية، من كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: المجموعة الثانية، بتحقيق هشام بن إسماعيل بن علي الصيني، دار ابن الجوزي، ط1، المحرم 1422هـ.

- 13 - جامع الرسائل، ص: 119-120.
- 14 - انظر هامش تحقيق جامع الرسائل - المجموعة الثانية، ص: 117.
- 15 - السالكون هنا: العابدون والزهاد الذين يسلكون طرق السلوك وتربية النفوس؛ يبتغون من وراء ذلك الوصول إلى مرضاة ربهم والخطوة بال منازل القريبة منه سبحانه؛ وربما أراد بهم الصوفية. لأن السلوك والسالك من المصطلحات المتداولة لديهم.
- 16 - أي من أولئك السالكين الذين ينتقدون أبا يزيد.
- 17 - المؤلف هو عبد العزيز بن محمد بن علي آل عبد اللطيف.
- 18 - المقصود بالمؤلف هنا ابن تيمية.
- 19 - المقصود بالمؤلف هنا أيضًا ابن تيمية.
- 20 - جامع الرسائل، ص: 119-120.
- 21 - سقط الحرف «لم» من طبعة الرسالة التدمرية التي صدرت عن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (ط4 1408هـ)، ويجب التنويه هنا على أن المعنى يتغير كثيرًا بإسقاط هذا الحرف. ولعل ذلك يشير أيضًا إلى أن التساهل في آليات التحقيق العلمي، وقواعد الكتابة العربية، والمراجعات، أمور تساعد -بصورة أو بأخرى- في اتساع فجوة الخلاف بين المسلمين.
- 22 - الرسالة التدمرية، ص: 220 - بتحقيق: محمد بن عودة السعودي.
- 23 - وفي ذلك استبعاد من ابن تيمية أن يكون أبو يزيد من جملة فاسدي العقل والدين.
- 24 - الاستقامة، 2/ 33.
- 25 - أي قائلا: «رضي الله عنه».
- 26 - تحذلق الرجل: ادّعى أكثر مما عنده من الحُذْق، وتظاهر بالظرف والكياسة.
- 27 - نلاحظ أن عبارة «بعضهم» هنا هي ما أراد ابن تيمية في جامع الرسائل بقوله: «كثير من السالكين».
- 28 - أي ثبتت الإرادة له مع كونه ينفى عنها.
- 29 - هذا كلام ابن تيمية؛ وهو ينفي الاعتراض عن أبي يزيد ويدافع عنه ضد من يسيء فهم كلامه.
- 30 - المجموعة العلية من كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - المجموعة الثانية، 2/ 57-58.